مركز العقد الاجتماعى

حيـــاة كـريمة لكل مـــواطن

www.socialcontract.gov.eg

العلاقة بين الدولة والمجتمع في إطار الحكم الرشيد والمواطنة والثقة المتبادلة

ا. صدفة محمد محمود*

موجز سيـاسات رقم (٣)

يناير ٢٠٠٩

لاشك أن العلاقة بين الدولة والمجتمع هى من القضايا التى لها أهمية كبرى، ليس باعتبار أن تحديد أبعاد هذه العلاقة وطبيعتها مطلوبة فى حد ذاتها؛ بسبب تأثيرها المباشر على طبيعة النظام السياسى، ومدى شرعيته، ولكن أيضاً وبنفس الدرجة من الأهمية لأن تحديد العلاقة بين الدولة والمجتمع، وكيفية صياغة الأدوار والالتزامات والحقوق المختلفة لكافة أطراف هذه العلاقة، هو شرط ضروري لتوفير أركان الحكم الرشيد (Good Governance) .

• أولاً: العلاقة بين الدولة والمجتمع... الأبعاد والحدود:

تحليل علاقة الدولة بالمجتمع يمكن أن ينصرف إلى تحليل علاقة المجتمع بالنظام الحاكم «الحكومة»، الذي يجسد سلطة الدولة ويمارسها في تلك العلاقة. كما يمكن دراسة هذه العلاقة من خلال تحديد علاقة المواطنين بالإقليم الذى يقطنونه، ومدى ارتباطهم به، وشعورهم بالانتماء للدولة ككيان معنوى. وهناك اتجاه ثالث يدرس هذه العلاقة انطلاقاً من فهم الدولة باعتبارها مكونة من سلطات ثلاث «تشريعية، تنفيذية، وقضائية»، ومن ثم يعول أنصار هذا الاتجاه على دراسة المجتمع فى علاقته بسلطات الدولة الثلاث. وبصرف النظر عن البعد الذى يمكن من خلاله دراسة العلاقة بين الدولة والمجتمع يظل هناك اتجاهان أساسيان فى هذا السياق: الأول يركز على أولوية الدولة والثانى يركز على أولوية المجتمع.

وفقاً لأنصار الاتجاه المتمركز حول الدولة فإن استقلالية الدولة تعنى قيامها بوضع الأهداف وتنفيذها، حتى إن لم تكن تعكس مطالب ومصالح المجتمع أو الطبقة أو الجماعة الاجتماعية المسيطرة. ويؤكد أنصار هذا الاتجاه على أن دور الدولة فى قيادة وتحفيز عملية التنمية هو عامل حاسم فى نجاحها، خاصةً فى الدول النامية التى تتسم بالركود الاقتصادى، وتفتقد القوى المجتمعية القادرة على التحديث والتقدم.

ولكن مما يؤخذ على هذا التناول التقليدي التركيز المفرط على دور الدولة وقدرتها على إحداث التغيير المنشود، والتغلب على مقاومة قوى المجتمع واستقلالها فى مواجهته. ومن هذا المنطلق برز الاتجاه الذى يركز على دور المجتمع، ويفسر التقدم والتصنيع والتحديث بعوامل خاصة بالمجتمع، مثل ثقافته، أو نتيجة لمبادرات الفرد العقلانى الرشيد الذى يساهم فى عملية التنمية وهو يبحث عن تعظيم منفعته الخاصة. ويؤكد أنصار هذا التوجه على أن المواطنين بمثابة فاعلين أساسيين فى المجتمع، وليسوا مجرد تابعين أو متلقين لأوامر الدولة وقراراتها السلطوية.

تحديد العلاقة بين الدولة والمجتمع هو شرط ضروري لتوفير أركان الحكم الرشيد (Good Governance).

* باحث - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

أيضاً يؤكد أنصار هذا التوجه على التأثير المتزايد لمؤسسات المجتمع المدنى فى الحياة السياسية فى المجتمعات كافة، حيث أضحت قوة لا يستهان بها، خاصةً فى الديمقراطيات المعاصرة؛ من حيث قدرتها على توجيه نظم الحكم وإرشاد ساستها نحو التصرف بشكل معين، واتخاذ القرارات التى تتفق مع توجهات القاعدة الجماهيرية العريضة، وتتماشى مع آرائها.

وفى الآونة الأخيرة برزت فكرة الشراكة بين القطاع العام والخاص أو بين الدولة والمجتمع المدنى. ومفهوم الشراكة يشمل عدة عناصر تحدد أبعاده وتميزه عن غيره من أشكال التعاون، من أهمها:

١-**أنها عملية طوعية**؛ فلا يمكن أن تفرض من جانب طرف معين على الطرف أو الأطراف الأخرى.

٢-**المشاركة فى تحمل الأعباء والمنافع** وهي فى ذلك تستهدف أفضل استغلال ممكن لموارد الأطراف، وتقوم على مبدأ العدالة أي التوازن بين التكلفة والعائد بالنسبة لكل طرف.

٣-**المساواة أو التكافؤ والندية بين أطراف الشراكة** مما يوجب عدم السماح بإسناد الشريك المسيطر على شروط العلاقة الأدوار الثانوية للشريك الأصغر. وتتجلى الشراكة الحقيقية في إسهام الشركاء معاً في اتخاذ القرارات ورسم السياسات وتنفيذها وتقويمها بما يلائم مصلحة جميع الأطراف.

وتعتبر الدولة القوية شرطاً أساسياً لقوة وازدهار المجتمع المدنى. وبعبارة أخرى إن نمو وتقدم المجتمع المدنى يتوقف على فاعلية وكفاءة الدولة، كما إن كفاءة وفعالية الدولة تتوقف على قيام مجتمع مدنى نشط يعمل فى بيئة داعمة ويساعد ويراقب ويحاسب كافة الأطراف المعنية.

إن نمو وتقدم المجتمع المدنى يتوقف على فاعلية وكفاءة الدولة، كما إن كفاءة وفعالية الدولة تتوقف على وجود مجتمع مدنى نشط .

ومن الجدير بالذكر أن بزوغ دور مؤسسات المجتمع المدنى لا يعنى تراجع أو تقلص دور الدولة، فهناك أهمية لأن تبقى الدولة قوية وقادرة على توفيرالإطار التشريعى والتنظيمى للعملية التنموية. ويجب هنا التفرقة بين مصطلحين أساسيين:الدولة القوية (Powerful State) والدولة الاستبدادية (Authoritarian State). ويقصد بالدولة القوية تلك الدولة التى تستطيع التغلغل قانونياً فى بنية المجتمع. يعنى ذلك أن تنظم الدولة علاقات البشر، والتفاعلات المجتمعية والمعاملات الاقتصادية، والعمليات السياسية من خلال الاحتكام إلى القانون، ويكون الإنجاز هو أحد المصادر الأساسية لشرعية الحكم. أما الدولة الاستبدادية فهي التى تلجأ إلى القمع لضبط المجتمع والسيطرة عليه، ويتحول تبعاً لذلك الاقتصاد والسياسة والثقافة والاجتماع إلى شأن أمنى تدار التفاعلات المترتبة على كل منها عبر آلة الأجهزة الأمنية القمعية، وتستند شرعيتها إلى القمع فى مواجهة المعارضين السياسيين، وإلى توزيع المغانم على شبكات الفساد المؤيدة لها والمستفيدة من بقائها. باختصار فإن الدولة القوية تتغلغل قانونياً فى المجتمع، أما الدولة الاستبدادية فإنها تتغول أمنياً.

• ثانياً: العوامل المؤثرة على إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع في العقود الماضية على الصعيد العالمي:

هناك العديد من العوامل والمتغيرات التى أدت إلى إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع على الصعيد العالمى، منها التغير فى دور الدولة. فقد أثارت قضية دور الدولة والقطاع الخاص في العملية التنموية جدلاً مستمراً في الفكر التنموي. حيث ظهرت خلال السبعينيات اتجاهات نظرية عادت من جديد لانتقاد تدخل الدولة، وقد أطلق عليها الليبرالية الجديدة.

وقد أثر الفكر الليبرالي الجديد على المؤسسات الدولية، وخاصةً البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والذى انعكس بدوره في برامج التكيف الهيكلي التي صاغتها المؤسستان في تلك الفترة وتم طرحها على الدول النامية. فقد عكست هذه البرامج ما سمى فيما بعد «توافق واشنطن» (Washington Consensus) وتضمنت إجراءات تكرس أولوية السوق، وتقلص دور الدولة إلى حده الأدنى المتمثل فى حفظ الأمن والنظام وتوفير الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، وتوفير البنية الأساسية. وقامت هذه البرامج على خطة منظمة للحد من تدخل الدولة فى الاقتصاد والتنمية عن طريق تحرير التجارة والخصخصة، والحد من الإنفاق العام، وتحرير الأسعار. واعتبرت هذه البرامج أن آليات السوق الحر سوف تحقق التوزيع الأمثل للموارد.

وقد تعرضت برامج التكيف الهيكلي وما تعكسه من فكر لانتقادات عدة خاصةً بعد نجاح تجربة دول جنوب شرق آسيا، فقد حققت هذه الدول معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي فى الوقت الذي عانت فيه الدول الأفريقية التى طبقت برامج التكيف الهيكلي من ضعف فى النمو الاقتصادي، وتدهور فى مؤشرات التنمية الاجتماعية. وقد جاءت بعض الانتقادات من داخل المؤسسات المالية الدولية ذاتها مشيرةً إلى تجاهل بعض الأدوار المهمة للدولة مثل دورها فى تنمية وتكوين رأس المال البشري، والتنمية التكنولوجية. كما تبلورت استراتيجيات تنموية جديدة تعتمد في صياغتها وتنفيذها على فاعلين عديدين مثل المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدنى.

وعلى صعيـــــد آخر كان للأمم المتحـــدة دورها هي الأخرى في تصعيد أهمية دور المنظمات غير الحكومية والذي تمثل في المؤتمرات العالمية العديدة التي انعقدت في التسعينيات من القرن العشرين، فقد شهد هذا العقد عديد من المؤتمرات العالمية الهادفة إلى تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة. وقد أكدت توصيات تلك المؤتمرات على أن أي سياسة توضع لمواجهة هذه المشكلات لا بد أن يشارك المجتمع المدني في وضعها. وبذلك استقر في وجدان الخطاب العالمي أن هناك طرفين مسؤولين عن التنمية هما: الحكومات والمنظمات غير الحكومية.

أغلب دول العالم في حاجة ماسة إلى إعادة صياغة العلاقة بينها وبين مواطنيها

وأخيراً جاءت العولمة بتجلياتها وتحدياتها وأبرزها الثورة الهائلة في الاتصالات والتي أدت إلى كسر احتكار الدولة للمعلومات، مما فتح المجال أمام البشر لكى يتحاوروا معاً وينظموا أنفسهم. حيث حملت ظاهرة العولمة فى طياتها بروز ظاهرة المجتمع المدني العالمى. وأصبح من المسلم به قيام كثير من مؤسسات المجتمع المدني - خاصة المندمجة في شبكات عالمية - بتوظيف المجتمع المدني العالمي للضغط على الحكومات خاصةً في قضايا الحريات وحقوق الإنسان.

وفى ظل هذه التغيرات العالمية فإن أغلب دول العالم أصبحت في حاجة ماسة إلى إعادة صياغة العلاقة بين الدولة ومواطنيها، والذى من شأنه أن يغير من طبيعة ووظائف ودور الدولة في ضوء انسحابها من التزامات الدولة الراعية، إلى الدولة الشريكة في عملية التنمية مع أطراف أخري أهمها القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والمواطنين. وهذه العلاقة الجديدة بين الدولة والمجتمع هى بمثابة **عقد اجتماعي جديد** يرتكز علي حماية حريات و حقوق المواطنين، وينصرف إلي المشاركة الفاعلة بين الدولة وقطاعات المجتمع.

• ثالثاً: العلاقة بين الدولة والمجتمع: بعدى المواطنة والثقة:

يعتبر مبدأ المواطنة أساساً مهماً في البناء الدستوري والسياسي لأي دولة كانت. وهى تعنى تمتع الشخص بحقوق وواجبات، وممارستها فى بقعة جغرافية معينة، لها حدود معينة، تعرف فى الوقت الراهن بالدولة القومية الحديثة التى تستند إلى حكم القانون.

ويعنى أن تكون مواطناً فى مجتمع ما عدد من المتطلبات الأساسية:

• وضع قانونى:

فالمواطنة تعنى أن تكون عضواً فى مجتمع سياسى معين أو دولة بعينها، والقانون يؤسس الدولة ويخلق المساواة بين مواطنيها، ويرسى نظاماً عاماً من الحقوق والواجبات تسرى على الجميع دون تفرقة. وعادةً ما تكون رابطة الجنسية معياراً أساسياً فى تحديد من هو المواطن. ويترتب على المواطنة القانونية أى حمل جنسية الدولة ثلاثة أنماط من الحقوق والواجبات: السياسية، المدنية، والاقتصادية الاجتماعية.

• مشاركة فى الحياة العامة:

أى المواطنة الفاعلة. وتشتمل على وجود انتخابات حرة، والقيام بكافة شروط المواطنة الفاعلة، وذلك من خلال ممارسة حقوق التصويت فى الانتخابات، والترشيح، وكذلك تكوين مؤسسات المجتمع المدنى والانتماء إلى عضويتها، والانضمام إلى الأحزاب السياسية، والمشاركة فى كافة الفاعليات السياسية.

• العضوية السياسية:

أى الانتماء الوطنى إلى دولة أو كيان سياسى معين، وهو ما يرتبط بالشعور بالانتماء للوطن وليس مجرد الإقامة فيه. كما أن تماسك الدولة وتقدمها مرهون بالولاء لها، فلا يمكن تصور قيام وبقاء دولة دون انضواء مواطنيها تحت مظلة الولاء لها، أى أن مفهوم المواطنة أوسع نطاقاً وأكثر شمولاً من مجرد حمل جنسية دولة ما، ورغم أنه يرتب حقوق والتزامات فى آن واحد إلا إنه يتضمن رابطاً معنوياً لا تحدده الدساتير والقوانين.

مفهوم الثقة:

يعتمد استقرار أى نظام ديمقراطى - بدرجة كبيرة - على مدى القبول الشعبى لشرعية المسؤولين الحكوميين، وكذلك القواعد التى تنظم النظام السياسى نفسه. كما أن الحكومة الديمقراطية تحتاج إلى حد أدنى من الثقة الشعبية للقيام بأداء مهامها، حيث أن القادة السياسيين يمكن أن يعملوا بصورة أفضل إذا كانت هناك قناعة شعبية بأنهم يعملون من أجل تحقيق المصلحة العامة أو من أجل الصالح العام، وليس لخدمة فئة معينة فى المجتمع. ومن ثم فالثقة ترتبط بدرجة كبيرة بشرعية النظام السياسى وبتأييده من قبل المواطنين، فكلما كانت هناك ثقة من جانب المواطنين فى النظام السياسى كلما كان أكثر تمتعاً بالشرعية من جانبهم، كما أن انخفاض الثقة السياسية يرتبط بدرجة كبيرة بانخفاض الثقة الاجتماعية أى ثقة الأفراد ببعضهم البعض فى الإطار الاجتماعى الذى يحيون فيه، فضلاً عن أن انخفاض الثقة قد يؤدى بدوره إلى اغتراب وعزوف المواطنين عن المشاركة فى الحياة العامة، ويخلف دولة هشة غير قادرة على تعبئة الموارد القومية أو وضع خطة شاملة للتنمية الوطنية.

كذلك تزيد الثقة من المشاركة السياسية للمواطنين، نظراً لأنها تقوى من إيمانهم بأن الحكومة تستجيب لمطالبهم، وتشجع المواطنين على التعبير عن هذه المطالب من خلال المشاركة فى كافة الأنشطة، فضلاً عن أن استجابة الحكومة لهذه المطالب يؤدى إلى تقوية الثقة فيها. وذلك ليس دعوة إلى الثقة العمياء فى الحكومة – كما يرى الفيلسوف سيدنى هوك (Sidney Hook) - ولكن هناك ضرورة لوجود قدر من الشك المسؤول وعدم ثقة ذكية (an intelligent distrust) والذى سيكون أساساً جيداً لحكم رشيد وفعال، كما يؤدى إلى قيام مؤسسات المجتمع المدنى والمواطنين بالرقابة على ما تقوم به الحكومة من أفعال، لمنع حدوث أى استغلال للسلطة، وكل ذلك يمكن تحقيقه من خلال تفعيل آليات المساءلة. وبعبارة أخرى يمكن القول أن الثقة تسهل من قبول المواطنين للقيم والمبادئ الديمقراطية، وتجعلهم أكثر رفضاً للبدائل غير الديمقراطية للحكم.

هناك ضرورة لوجود قدر من الشك المسؤول بين المواطن والدولة وعدم ثقة ذكية (an intelligent distrust) والذى سيكون أساساً جيداً لحكم رشيد

وهناك فارق بين الثقة السياسية (Political Trust) فى الحكومة والأحزاب السياسية والثقة المؤسسية (Institutional Trust) فى القضاء والشرطة والجهاز الإداري فى الدولة.

والثقة السياسية هى الدرجة التى يتوقع من خلالها المواطنون أن تتفق مخرجات الحكومة (من قرارات وسياسات) مع رغباتهم، أى أن المواطنين يرغبون فى قيام الحكومة بتوفير الأمان والرفاهية لهم على أن يتم ذلك فى ظل الالتزام بالأخلاقيات والمبادئ العامة، ولذلك فإن الثقة السياسية تنعكس بدرجة كبيرة فى تغير الحكومات أو استمرارها فى الحكم. كما تتحقق الثقة السياسية عندما يشعر المواطن بأن الحكومة وصانعى القرار بصفة عامة والقادة السياسيين بصفة خاصة يوفون بوعودهم، ويتسمون بالفاعلية والنزاهة والأمانة. بمعنى آخر الثقة السياسية هى حكم المواطنين بأن النظام الحاكم والقادة السياسيين يستجيبون لمطالبهم، وسوف يفعلون ما هو صواب حتى فى ظل غياب الرقابة الصارمة عليهم.

فثقة المواطنين فى السلطة التنفيذية «الحكومة» تتطلب الوفاء ببرنامجها المعلن، والعمل على تنفيذ بنود هذا البرنامج، وتمثيل المجتمع بكافة طوائفه، دون تمييز، كما أن هذه الثقة تحتاج لأن تعمل الحكومة جاهدة على تحسين الظروف المعيشية للمواطنين، وتوفير كافة سبل الأمان لهم، وضمان تمتعهم بالحقوق والحريات الأساسية، مع العمل على تهيئة المناخ لتحسين القدرات وتنمية المهارات البشرية للمواطنين. هذا بالإضافة إلى ضرورة التزام السلطة التنفيذية بحدود دورها والسلطات المخولة لها، وعدم تخطى هذه الأدوار والسلطات، والتغول على صلاحيات السلطتين التشريعية والقضائية.

ثقة المواطنين في الحكومة تتطلب الوفاء ببرنامجها المعلن، وتمثيل المجتمع بكافة طوائفه دون تمييز

أما الثقة فى السلطة التشريعية «البرلمان»، فتستلزم أن تقوم هذه السلطة بالمهام والمسؤوليات الموكلة إليها، بحيث لا تكتفى بالمهام التشريعية، من سن التشريعات، والتصديق على مسودات القوانين، بل ينبغى أن يتعدى دورها ليشمل الرقابة الفعالة على أعمال الحكومة. ومن ثم فمما ينقص من ثقة المواطنين فى السلطة التشريعية أن واجبها لا يتعدى الموافقة بالإجماع أو ما يشبه الإجماع على مسودات القوانين المقدمة أمامها من قبل الحكومة، وإن كان سد هذه الفجوة يتطلب تمتع السلطة التشريعية بالاستقلالية فى مواجهة السلطة التنفيذية.

أما بالنسبة للسلطة القضائية، فمن مقتضيات الثقة فيها، ألا يكون القانون مجرد أداة فى يد الحاكم، يستخدمها للقمع السياسى، وتقييد الحريات العامة والفردية، وانتهاك حقوق الإنسان، أو كأداة لفرض السياسات والمصالح السياسية والاقتصادية للحاكم والصفوة السياسية التى ينتمى إليها. وكذلك ألا تكون هناك فجوة بين النصوص القانونية والدستورية وبين الواقع. وأن يكون هناك احترام لكافة الأحكام التى تصدرها السلطة القضائية، دون تمييز بين الحكام والمحكومين، بحيث يكون جميع المواطنين متساوون أمام القانون، مع تسهيل وتيسير الإجراءات القانونية، ويرتبط بذلك فاعلية ونفاذ الأحكام القضائية، وليس مجرد الاكتفاء بإصدارها. مع ضرورة توافر مبادئ وقواعد المحاكمات العادية العادلة والمنصفة، وضمان استقلال القضاة.

انخفاض معدلات الثقة: لماذا يحدث؟، ولماذا ينبغى أن نهتم؟:

مشاركة المواطنين هى جوهر العملية الديمقراطية، ولكن هناك فجوة كبيرة بين المواطنين والممثلين المنتخبين حتى فى البلدان الديمقراطية، هذه الفجوة تتضح بشكل كبير فى انخفاض معدل التصويت فى الانتخابات، وتدنى معدلات المشاركة المدنية والسياسية، وتزايد الشعور بالاحتقان فى مواجهة المؤسسات السياسية. وكل ذلك يمكن ترجمته فى انخفاض معدلات الثقة فى الحكومة، ومؤسسات الدولة المختلفة.

هناك فجوة كبيرة بين المواطنين والممثلين المنتخبين حتى فى البلدان الديمقراطية

وتُعدُّ تصرفات القادة السياسيين، وتوقعات أداء الحكومة، وتقييم أداء المؤسسات الحكومية من العوامل المحددة لمدى الثقة فيها، كما أن الأوضاع الاقتصادية تحدد مستوى الثقة بدرجة كبيرة، فمع تدهور الأداء الاقتصادى تنخفض الثقة السياسية، والعكس صحيح.

ومع انتشار الفقر وتزايد معدلات التفاوت فى توزيع الدخول بين المواطنين، تزداد أزمة الثقة بين الدولة والمواطن. فضلاً عن أن انتشار الفضائح السياسية وتفشى الفساد واستشرائه فى المجتمع هى من العوامل المقوضة للثقة فى الحكومة والمؤسسات السياسية المختلفة. كما أن وجود فجوة بين توقعات المواطنين لأداء الحكومة وبين الأداء الفعلى لها يفضى إلى انخفاض الثقة فيها.

الحكم الرشيد وبعدى المواطنة والثقة:

ثمة علاقة وثيقة بين الحكم الرشيد بمؤشراته وعناصره المختلفة وبعدى المواطنة والثقة، والحكم الرشيد يعرف بشروط من بينها المشاركة، سيادة القانون، الشفافية، الاستجابة، بناء التوافق، المساءلة، الفعالية والكفاءة، والرؤية الاستراتيجية.

وتمتع جميع المواطنين بالمساواة فى الحقوق والواجبات من خلال إعمال أحد مبادئ الحكم الرشيد ألا وهو سيادة القانون يؤدى إلى ارتفاع الشعور الوطنى لدى المواطنين، وهو ما ينعكس إيجابياً على مستوى التكامل الاجتماعى فى المجتمع. ومن شأن ترسيخ مبدأ الشفافية من خلال حرية الحصول على المعلومات، وحرية المواطنين فى التعبير عن آرائهم، وقدرتهم على مراقبة ومساءلة المؤسسات الحكومية المختلفة وتقييم أدائها أن يعضد بالضرورة من شعور المواطنين بالفاعلية والقدرة على التأثير على مجريات الحياة السياسية، وهو الأمر الذى سيدفع المواطنين إلى الشعور بأن مؤسسات الدولة ليس لديها ما تخفيه بل أنها منفتحة على كافة المواطنين أفراداً وجماعات، مما يزيد من الثقة فيها.

وقيام الحكومة بالاستجابة لمطالب الجماهير والتعامل معها بشكل جدى، يؤدى إلى تقوية الثقة فيها، لأن ذلك يقود بالضرورة إلى إيمانهم بأن الحكومة تستجيب لمطالبهم، وتشجعهم على التعبير عنها، ومن شأن ذلك أن يؤدى إلى تحقيق نوع من التوافق المجتمعى حول القضايا الهامة من خلال خلق حوارحول هذه القضايا استناداً إلى معلومات موثقة عن تفضيلات المواطنين، كما سيسود المجتمع قناعة بأن القائمين على الحكم يعملون من أجل تحقيق المصلحة العامة ومن أجل الصالح العام، وليس لخدمة فئة معينة فى المجتمع، مما يشير إلى توافر الفاعلية والنزاهة والأمانة فيهم، وأنهم سوف يفعلون ما يهدف فى النهاية إلى خدمة المجتمع. وكفاءة القادة السياسيين وقدرتهم على اتخاذ القرارات الصائبة والتعامل الكفء والفعال مع القضايا المختلفة، وامتلاكهم رؤية استراتيجية لكيفية تسيير شئون الحكم وإدارة البلاد كل ذلك لهو مدعاة إلى تعميق الثقة فيهم.

قيام الحكومة بالاستجابة لمطالب الجماهير والتعامل معها بشكل جدى، يؤدى إلى تقوية الثقة فيها

وخلاصة القول، إن المجتمع القائم على مبادئ الحكم الرشيد شرط مسبق لتحقيق تنمية عادلة وكفء وفعالة، فالحكم الرشيد يقوم على إعطاء دور أكبر لمؤسسات المجتمع المدني، ويوجب تطبيق اللامركزية على صعيد الإدارة العامة أو الحكومية، ويمكّن المواطنين من المشاركة في بنية السلطة ومن التأثير على السياسات الاجتماعية. وأخيراً، يحرر الحكم الرشيد قدرات المرأة ويفسح المجال أمام تنمية تراعي النوع الاجتماعي (Gender). وقيام المجتمع على مبادئ الحكم الرشيد يقود بالضرورة إلى زيادة الشعور بالانتماء وتعميق الإحساس بالمواطنة، كما يؤدى إلى تعميق الثقة الشعبية فى النظام السياسى القائم بمؤسساته المختلفة وفى القائمين عليه.

قيام المجتمع على مبادئ الحكم الرشيد يقود بالضرورة إلى زيادة الشعور بالانتماء وتعميق الإحساس بالمواطنة

تمتع جميع المواطنين بالمساواة فى الحقوق والواجبات من خلال إعمال أحد مبادئ الحكم الرشيد ألا وهو سيادة القانون يؤدى إلى ارتفاع الشعور الوطنى

لمزيد من التفاصيل برجاء زيارة موقعنا:

www.socialcontract.gov.eg

مركز العقد الاجتماعى هو مشروع مشترك بين البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة (UNDP) ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (IDSC) التابع لمجلس الوزراء المصرى. يهدف المركز إلى متابعة تنفيذ حزمة برامج التنمية الشاملة التي تبناها تقريرى التنمية البشرية لمصر لعامى ٢٠٠٥ و ٢٠٠٨ وترويج تنفيذ هذه البرامج من خلال مشاركة أطراف التنمية من حكومة و قطاع خاص ومجتمع مدنى و مواطنين بما يضمن تحقيق تنمية أكثر كفاءة وعدالة واستدامة.

تم طباعة هذا الإصدار بتمويل من مكتب منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) بالقاهرة.